المبحث الأول

موقفها من المنظمات الإقليمية والدولية

أولاً: في الجامعة العربية

لم يتوقف نضال الحركة الوطنية المغربية في المطالبة بالاستقلال على جهد المقاومة الوطنية في داخل المغرب على الرغم من أهميته، وإنما ترافق ذلك مع نشاط الحركة الوطنية في الخارج من أجل التعريف بالقضية المغربية لتعزيز شرعية نضالها، واتخذت من منابر المنظمات الإقليمية والدولية مكاناً لإيصال صوتها للرأي العام الدولي وفرض حضورها لتحقيق مطلب الاستقلال على الرغم من كل وسائل التأثير التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لمواجهة ذلك. ومن هذا المنطلق جاء نشاطها في المنظمات الإقليمية والدولية.

كان لجامعة الدول العربية دور بارز في دعم القضايا المتعلقة باستقلال الدول العربية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي[1]، وحظيت بلدان المغرب العربي باهتمام الجامعة العربية، وميثاقها الذي أكد على ما يأتي: **" نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على الوطن العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس، ينبغي له أن يرعاها بوجه خاص، يوصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن لا يدخر جهداً للتعرف على حاجاتها، وإلى تفهم أمانيها وآمالها، بأن يعمل على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السلمية من أسباب "**[2].

من هذا المبدأ ساندت الجامعة العربية منذ تأسيسها في 22 آذار 1945 الحركة الوطنية المغربية في نضالها ضد الاحتلال الفرنسي[3]، وتجسيداً لذلك وقفت الجامعة ضد سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب، لاسيما بعد إقدام فرنسا على خلع السلطان

---

(1) صدرت عن جامعة الدول العربية مجموعة من القرارات السياسية والمالية والثقافية والإعلامية لدعم قضايا التحرر والاستقلال للأقطار العربية، وإسنادها، ومنها دعم قضية استقلال سوريا ولبنان، القضية الفلسطينية، والليبية، وقضايا المغرب العربي. ينظر: مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص17–20.

(1) نقلاً عن: برهان غزال وجميل الشقيري، المصدر السابق، 69–70.

(2) أشركي فقير محمد، الجهود المصرية للدفاع عن القضية المغربية أمام المحافل الإقليمية والدولية، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 69-70، تونس، 1993، ص11.

محمد الخامس في 20 آب 1953، إذ أصدر مجلس الجامعة بياناً شديد اللهجة استنكر فيه قرارات السلطات الفرنسية بنفي السلطان محمد الخامس جاء فيه:**"... إن مجلس الجامعة العربية أحيط علماً بما أقدمت عليه السلطة الفرنسية من خلع جلالة سلطان مراكش ونفيه وأسرته إلى جزيرة كورسيكا. وان جامعة الدول العربية التي تعد القضية المراكشية قضية عربية تهدف إلى الحرية والاستقلال، تستنكر أشد الاستنكار هذا العدوان على السيادة المغربية، ويرى مجلس الجامعة أن هذا القرار الجائر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه انتهاكاً صريحاً للمعاهدات الدولية الخاصة بالمغرب... "**[1]، وأعلنت الجامعة عدم اعترافها بالسلطان محمد بن عرفه وعدته غير شرعي[2].

وإزاء تطور الأحداث في المغرب عام 1954 وتصاعد حركة الكفاح الوطني المسلح ضد السلطات الفرنسية، واصلت الجامعة العربية جهودها في الدعم المادي والمعنوي للحركة الوطنية المغربية في كفاحها لنيل الحرية والاستقلال، وكان لمصر الدور الفاعل في مساندة الوطنيين المغاربة في قضيتهم[3]، ففي جلستي 19 و 27 كانون الثاني 1954 لمجلس جامعة الدول العربية، صادق الوفد المصري على توصيات اللجنة السياسية الداعية إلى إنشاء صندوق لشمال أفريقيا[4]، للصرف على المتضررين والمنكوبين من أبناء المغرب العربي، وإدانة ممارسات فرنسا التي وصفتها بـ " اللا إنسانية" تجاه معاملة سلطان المغرب محمد الخامس في المنفى والدعوة إلى مواصلة الجهود العربية والدولية لإعادته إلى عرشه[5]، وأستنكر الوفد المصري في جلسة اجتماع 3 نيسان 1954 سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الشعب المغربي، وحملة الاعتقالات والإعدامات التي ارتكبها ضد الوطنيين المغاربة،

---

(3) نقلاً عن: محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط 2، منشورات الأمانة العامة، القاهرة، 1972، ص137.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص183.

(1) صفوان ناظم داود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945– 1956، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010، ص133.

(2) شكلت اللجنة السياسية للجامعة العربية لجنة فرعية برئاسة وزير الخارجية المصري أو من ينوب عنه وعضوية رؤساء البعثات السياسية في القاهرة للإشراف على صندوق شمال أفريقيا ووضع قواعد الصرف اللازمة لدول المغرب العربي عن طريق استقبال تبرعات الحكومات العربية والإسلامية والصديقة والمنظمات والأفراد. للمزيد من التفاصيل ينظر: جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دور الانعقاد العشرين لمجلس جامعة الدول العربية لعام 1953 و 1954، مضبطة الجلسة الرابعة والثامنة المنعقدتين في 19 و 27 كانون الثاني 1954.

(3) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص134.

وأصدر الوفد قراراً صادق عليه أعضاء مجلس جامعة الدول العربية نص على إرسال مذكرة احتجاج باسم المجلس إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة بوساطة عبد الخالق حسونة[1] الأمين العام لجامعة الدول العربية تدين بها الأعمال الإجرامية التي قامت بها الإدارة الفرنسية ضد الوطنيين المغاربة، وتطالبها بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الأعمال التي تتنافى مع حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة[2].

ومن جانب آخر حاولت الجامعة العربية اتباع سياسة ودية مع إسبانيا التي أبدت تعاطفها مع الحركة الوطنية المغربية[3]، وشجعت الجامعة أيضاً الدول الأعضاء على التقرب من الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية من أجل نصرة القضايا العربية، وإفشال المساعي الفرنسية التي تحاول التأثير فيها بشتى الوسائل، وكسبها إلى جانبها للحيلولة دون إصدار قرار بشأن المغرب في الأمم المتحدة، وحصل ذلك في الدورة الثامنة للأمم المتحدة[4] فاستجابت الدول العربية، واتبعت سياسة ودية مع إسبانيا، وقامت برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع دول أمريكا اللاتينية[5].

وجهت الجامعة العربية في 14 تموز 1954 مذكرة إلى الدول الأعضاء أشارت فيها إلى رغبة الوطنيين المغاربة في عرض قضيتهم مجدداً على الأمم المتحدة، وحثها على ضرورة تقديم طلب إدراج القضية في الوقت المحدد[6]،

---

(4) عبد الخالق حسونة: سياسي مصري، عين أميناً عاماً لجامعة الدول العربية بقرار من مجلس الجامعة بعد استقالة عبد الرحمن عزام في أيلول 1952، لمدة خمس سنوات، إلا أنه استمر في منصبه حتى عام 1972 بناءً على رغبة أعضاء الجامعة آنذاك بتجديد مدة رئاسته عدة مرات. ينظر: أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945 – 1958، دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص27–28.

(1) جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العادي الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1954، مضبطة الجلسة الثانية المنعقدة في 3 نيسان 1954.

(2) كان تجاهل فرنسا لإسبانيا وعدم إشراكها في أي قرار تتخذه في مراكش أدى إلى استياء الأسبان الذين كانوا يتعاطفون مع الحركة الوطنية المغربية، وراحوا يلمحون إلى احتمال منح المنطقة الواقعة تحت نفوذهم حكماً ذاتياً، مما أثار حفيظة فرنسا وأسهم بتوتر العلاقات الفرنسية الإسبانية. للمزيد ينظر: ابتسام سلمان سعيد الطائي، التطورات السياسية في شمال المغرب، ص153–162.

(3) هيثم عبد الخضر معارج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال بلدان المغرب العربي 1948 – 1962، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2009، ص169.

(4) المصدر نفسه، ص169–170.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4817، المغرب العربي، عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، الرقم 1593/182/184/4 في 31 تموز 1954، و 29، ص77.

وأشارت إلى تطور مهم في القضية يجب على الوفود العربية أن تقوم بتوضيحه أثناء مساعيها ومناقشاتها مع الوفود الأخرى، وهو أن المستوطنين الفرنسيين أصبحوا يؤثرون بشكل كبير في سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب ويتحكمون بها ويسيرونها، وهذا يجعل الأمور تزداد سوءاً، مما يؤدي إلى تهديد السلم والأمن في المغرب بشكل خاص والمنطقة بشكل عام[1].

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الجامعة العربية ووقوفها إلى جانب الشعب المغربي، والحركة الوطنية المغربية من نضالها لتحقيق الاستقلال، والتخلص من السيطرة الفرنسية، فإنَّها تجاهلت مطالب الجامعة العربية، واستمرت في سياستها العدائية تجاه الوطنيين المغاربة[2]، وقامت بإبعاد السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي بعد تردد الأنباء عن محاولة الحركة الوطنية المغربية إنقاذه من منفاه في جزيرة كورسيكا بمساعدة الجامعة العربية[3].

ومع استمرار الإدارة الفرنسية في سياستها العدائية في المغرب وإصرار الوطنيين المغاربة على تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال واصلت الجامعة العربية دعمها لهم، فأصدر مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 تشرين الثاني 1955 قراراً دعا فيه إلى:**"... الاستمرار في تأييد الشعب المغربي في مطالبه القومية وبذل المساعي الدبلوماسية لكي يتحقق للشعب المغربي مطالبه في الحرية والاستقلال "**[4].

يتضح مما تقدم أن موقف جامعة الدول العربية من القضية المغربية اتسم بالفعالية والحرص على نصرة الشعب المغربي في كفاحه ضد السيطرة الفرنسية، فكان للجامعة دور بارز منذ تأسيسها عام 1945 في دعم قضايا استقلال بلدان المغرب العربي، عن طريق تقديم المساعدات المالية لجيش التحرير المغربي، فضلاً عن إصدارها عدداً من القرارات التي استنكرت فيها سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الوطنيين المغاربة، ولاسيما إقدام السلطات الفرنسية على خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، وكان للجامعة العربية دور بارز في كسب التأييد الدولي للقضية المغربية وإيصالها إلى المحافل الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة.

---

(1) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص170.

(2) Julien, Charles, Andre,Op.Cit., p.306.

(3) عبد الجليل مزعل بنيان، المصدر السابق، ص144.

(4) نقلاً عن: جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1955 و 1956، مضبطة الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 تشرين الثاني 1955.

ثانياً: في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

استمرت جهود الوطنيين المغاربة للتخلص من الاحتلال الفرنسي والحصول على استقلال بلادهم بالطرق الدبلوماسية، وإيصال قضيتهم إلى المنظمات الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة، فقد قدم علال الفاسي تقريراً إلى الجامعة العربية[1]، استعرض فيه تطورات القضية المغربية وأشار إلى أن فرنسا بسياستها في المغرب تجاهلت التزاماتها وفق معاهدة الحماية 1912، وكذلك خرقت ميثاق الأمم المتحدة، وطالب بمساندة الأقطار العربية والإسلامية للقضية عند عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة[2].

قام علال الفاسي مع وفد من الحركة الوطنية المغربية في 22 آب 1951 بجولة في عدد من الدول العربية شملت العراق وسوريا والأردن ولبنان، طالب فيها حكومات تلك الدول ببذل الجهود لدعم القضية المغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووافقت حكومات تلك الدول على طلبه، ووعدت ببذل كل ما في وسعها من أجل الحصول على نتائج إيجابية لصالح القضية[3].

أثيرت قضية المغرب للمرة الأولى في الأمم المتحدة عند افتتاح دورتها السادسة في 6 تشرين الأول 1951 في باريس، وقدمت عدد من الدول العربية شكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اتهمت فيها فرنسا بخرق ميثاق الأمم المتحدة[4]، وكان لمصر دور بارز في عرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة، إذ قدمت وزارة الخارجية المصرية طلباً لإدراج القضية المغربية في جدول أعمال الهيئة، وقدمت الوزارة ايضاً مذكرة طالبت فيها الجمعية العامة بإبداء الاهتمام بما يجري من انتهاكات فرنسية ضد الشعب المغربي تتنافى مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة وميثاقها[5]، ولكن الجمعية العامة قررت تأجيل النظر في القضية على أثر تبني لجنة في الأمم المتحدة تسمى اللجنة التوجيهية[6]، مشروع قرار تقدمت به كندا بدعم من

---

(1) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص131.
(2) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص110.
(3) سيدي محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص138-139.
(4) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، بيروت، 1962، ص106.
(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص137-138؛ أشركي فقير محمد، المصدر السابق، ص17.
(2) تشكلت هذه اللجنة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورؤساء اللجان الست في الأمم المتحدة وهي: لجنة الأمن ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لجنة الأعمال الإنسانية، لجنة الوصاية، لجنة الموازنة والإدارة ولجنة القوانين، ومهماتها تقرير ما يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. ينظر: محمد فتح الله الخطيب، القوى السياسية في الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، مصر، 1962، ص93.

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتأجيل النظر في القضية المغربية إلى دورة لاحقه[1].

وعلى الرغم من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الكندي الذي صوت لصالحه (28) دولة، مقابل اعتراض (23) دولة، وامتناع (7) دول عن التصويت[2]، إلاّ أن رئيس الوفد المصري أحمد فراج الطابع وبالتعاون مع مندوبي دول المجموعة الآسيوية – الأفريقية استطاع إلزام الجمعية العامة بإرسال وفد أممي إلى المغرب للتقصي عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب المغربي في ظل الإدارة الفرنسية[3].

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص442؛ خيري حماد، المصدر السابق، ص107.
(4) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص138.
(5) علي محافظة، المصدر السابق، ص231-232.

أدرجت القضية المغربية بشكل رسمي في الدورة السابعة للأمم المتحدة في 21 آب 1952[1]، وأدى مندوب العراق محمد فاضل الجمالي[2] دوراً متميزاً في إدراج القضية المغربية في جدول الأعمال كونه انتخب نائباً لرئيس الجمعية العامة وعضواً في اللجنة التوجيهية[3].

عارضت السلطات الفرنسية إدراج القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة، ووصف المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة إدراج القضية بأنه إجحاف بحق فرنسا، وأعلن انسحابه من الجلسات[4]، وإنّه أنكر انتهاك بلاده لحقوق الإنسان في المغرب، وأنكر أيضاً حق الأمم المتحدة في مناقشة القضية المغربية كونها خارج اختصاصها بحسب الميثاق[5].

في الوقت الذي استمرت فيه الإدارة الفرنسية بنهج الاحتلال في المغرب بدعم الدول الغربية ومساندتها لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[6] فان الوطنيين المغاربة واصلوا جهودهم أيضاً للحصول على التأييد الدولي لمطاليبهم بالاستقلال، وكان لحزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي دور مهم في هذا المجال إذ تمكن من الحصول على دعم الدول الأسيوية والأفريقية للقضية المغربية[7]، وكان لتلك الدول دور كبير في مساندة القضايا العربية في الأمم المتحدة ومنها القضية الفلسطينية

---

(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص139.

(2) محمد فاضل الجمالي: ولد في مدينة الكاظمية عام 1903 حصل على شهادة البكالوريوس في التربية من الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا، وعمل مدرساً في دار المعلمين العالية في بغداد، شغل منصب وزير الخارجية عام 1946 في وزارة أرشد العمري، ورئيساً لمجلس النواب عام 1953، ورئيساً للوزراء بين عامي 1953 – 1954، حكم عليه بالإعدام بعد سقوط النظام الملكي عام 1958، واعفي عنه في أثر توسط السلطان محمد الخامس اثناء زيارته لبغداد مطلع 1965، بعدها سافر الى بيروت ثم المغرب وأخيراً استقر في تونس بناءً على طلب الرئيس الحبيب بورقيبة ليعمل مستشاراً سياسياً له واستاذاً في الجامعة التونسية، واستمر في أقامته حتى وفاته في أيار 1997. ينظر: محمد فاضل الجمالي، جهاد في سبيل العروبة والإسلام، مجموعة الخطب الرسائل التي تناولت سيرة الفقيد الدكتور فاضل الجمالي، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص10-14؛ محمود صالح الكروي، المفكر محمد فاضل الجمالي والشخصيات الوطنية في المغرب العربي، جريدة الزمان، بغداد، العدد 4694في 28 كانون الأول 2013، ص16.

(3) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص135.

(4) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص112.

(5) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص192-193.

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص172.

(2) محمود صالح الكروي، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد 75-76، أيار 1994، ص510-511.

والقضية المغربية[1]، إذ دعت كتلة الدول الأسيوية والأفريقية في الأمم المتحدة إلى اجتماع لأعضائها بعد قيام الإدارة الفرنسية بخلع الملك محمد الخامس ونفيه خارج البلاد لمناقشة تلك المسألة، وأصدرت بياناً استنكرت فيه هذا العمل، وشكلت لجنة لتجديد إثارة القضية في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، عندما عقد مجلس الأمن جلسته للمدة من 26 آب حتى 13 أيلول 1953، رفض المندوب الفرنسي إدراج القضية بوصفها شاناً يخصها ولا يحق للمجلس مناقشته[2]، وحاول تسويغ موقف بلاده من الحادث مدعيا بأن الشعب المغربي هو من خلع الملك محمد الخامس وجرده من مركزه الديني، وخوفاً على سلامته قامت فرنسا بنقله إلى كورسيكا وهي بذلك أوفت بالتزاماتها بحسب معاهدة الحماية[3].

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول الأسيوية والأفريقية للحصول على تأييد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للقضية المغربية في مجلس الأمن[4]، إلا أنها لم تنجح في مساعيها فقد رفض مجلس الأمن مناقشة قضية خلع السلطان المغربي بفعل التصويت السلبي لمندوبي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللذين صوتا ضد المشروع الذي تقدمت به الكتلة الأسيوية – الأفريقية لإدراج قضية المغرب في المجلس[5].

وفي 15 أيلول 1953، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثامنة، واستمرت المناقشات العامة للمدة 17-24 أيلول، وحاولت الدول الأفريقية والأسيوية الخروج بقرار لصالح القضية المغربية[6] فألقى مندوب الباكستان في الأمم المتحدة خطاباً ذكر فيه قضية المغرب مطالباً بحقها في الاستقلال ومنددا بالسياسة الفرنسية، مما دفع بالمندوب الفرنسي إلى الانسحاب من الاجتماع، وصرح ناطق باسم الوفد بعد ذلك معللاً الانسحاب إنه جاء احتجاجاً على ما سمعه من اهانة واستفزاز لبلاده على حد تعبيره[7].

---

(3) المصدر نفسه، ص511.
(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش في مجلس الأمن، الرقم /839/135/11/8139، في 3 أيلول 1953، و 41، ص62.
(5) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص199.
(6) نقلاً عن: هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص157.
(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص140؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص237-238.
(2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4816، القضية المراكشية، المناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرقم/29500/135/2742 في 7 تشرين الثاني، 1953، و20، ص47-48.
(3) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص159.

وفي إطار الجهود التي بذلتها الدول الأسيوية والأفريقية للحصول على تأييد الأمم المتحدة للقضية المغربية قيامها بتقديم مشروع في 19 كانون الأول 1953 وقع عليه مندوبو أفغانستان ومصر والهند وإيران والعراق واندونيسيا والباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن في الأمم المتحدة أكدت فيه على إنهاء الأحكام العرفية في المغرب، وإطلاق سراح السجناء والسياسيين وإعادة الحريات العامة، وأوصت تلك الدول باتخاذ كل الخطوات الضرورية لتمتع الشعب المغربي بحقوقه بالسيادة الكاملة والاستقلال[1].

وعند مناقشة مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأسيوية والأفريقية عارضته العديد من الدول، ولاسيما دول أمريكا اللاتينية، وفي 19 كانون الأول 1953، اجتمعت اللجنة السياسية في الأمم المتحدة وناقشت قضية المغرب والمشاريع المعروضة بشأنها، وعند التصويت على مشروع الكتلة الأسيوية الأفريقية رفض بالأكثرية[2].

عارضت السلطات الفرنسية مطالب الحركة الوطنية المغربية بالاستقلال عن طريق المنظمات الدولية، وقامت ببذل جهود كبيرة لكسب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للحيلولة دون اتخاذها قراراً لصالح القضية المغربية، وتمكنت من كسب العديد من الدول الأعضاء إلى جانبها لاسيما تلك الدول التي ترتبط بها بمصالح، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الوسطى واللاتينية[3].

إن دعم الدول الغربية لفرنسا في الأمم المتحدة، وعدم إصدار الأمم المتحدة قراراً لصالح القضية المغربية أدى إلى استمرار الإدارة الفرنسية بسياستها العدوانية في المغرب، وازدادت الأوضاع سوءاً في المغرب بسبب إجراءات الإدارة الفرنسية التعسفية ضد الوطنيين المغاربة، إذ قامت بسجن عدد كبير منهم ونفيهم، فضلاً عن منعها الصحف الوطنية المغربية من الصدور[4].

وعلى الصعيد الخارجي استمر قادة الحركة الوطنية المغربية بمساعيهم للتعريف بقضيتهم ومحاولة كسب التأييد الدولي لها في أية فرصة يرونها مناسبة لهم، فقد عقد الوفد المغربي لدى الأمم المتحدة عشرات من الندوات والمحاضرات في

---

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4667، الممثلية العراقية في الأمم المتحدة، اجتماع اللجنة السياسية الأولى، الرقم /35589/135/2749 في 19 كانون الأول 1953، و 13، ص37.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش لدى الأمم المتحدة، الرقم غ/14/812/812 في 26 كانون الأول 1953، و 39، ص56.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص450-451.

(3) جلال يحيى، المقاومة الشعبية في المغرب، مجلة الكاتب، العدد/81، مصر، 1967، ص66-67.

مختلف النوادي والجامعات الأمريكية لتعريف الرأي العام الأمريكي بقضايا شمال أفريقيا ولاسيما المغرب[1]، وأسهم الوطنيون المغاربة بشكل واسع في العديد من المؤتمرات الدولية للحصول على المساعدة والدعم الدولي خارج نطاق الأمم المتحدة، فقد شارك ممثلون عن المغرب (علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني)[2] في مؤتمر باندونغ[3] لدول عدم الانحياز في المدة 18-24 نيسان 1955 بصفة مراقبين، وأدرجت قضايا المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر تحت البند الخاص (بحقوق الإنسان وتقرير المصير)، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر دعمه ومساندته لحقوق بلدان المغرب العربي في تقرير المصير والتحرر والاستقلال ويطالب الحكومة الفرنسية بحل عاجل وسلمي[4].

يتضح مما تقدم، أنه على الرغم من التصويت السلبي في الأمم المتحدة تجاه القضية المغربية الذي بسبب وقوف الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانب فرنسا، إلّا أن قضية المغرب كسبت الرأي العام العالمي إلى جانبها، وكان لقادة الحركة الوطنية المغربية دور فاعل في كسب الدعم الدولي عن طريق مشاركتهم في المؤتمرات والندوات الدولية خارج الأمم المتحدة. فأصبحت العديد من دول العالم تساند المطالب المغربية بالاستقلال، وتدرك المظالم التي تعرض لها أبناء المغرب من جراء سياسة الإدارة الفرنسية. وتجاهلت السلطات الفرنسية المطالب التي تقدم بها الوطنيون المغاربة في المنظمات الدولية، الأمر الذي أدى إلى استياء الشعب المغربي من الإدارة الفرنسية، وتصاعد عمليات المقاومة الوطنية المسلحة ضدها.

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص138.
(2) محمود صالح الكروي، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، ص514.
(3) عقد مؤتمر باندونغ في إندونيسيا عام 1955 بحضور تسعة وعشرين دولة أسيوية وأفريقية أبرزها مصر، باكستان، الهند، أفغانستان، العراق، السعودية، كمبوديا، اليمن، إيران، سوريا، لبنان، فيتنام الشمالية والجنوبية، اليابان، وقد تناول المؤتمر موضوع مناهضة الاحتلال وقضية التعاون الاقتصادي والثقافي بين هذه الدول. ينظر: كفاح جمعة الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في اندونيسيا 1946-1967، رسالة ماجستير،(غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004، ص155-158.
(4) محمد فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، العدد/2، تونس، 1974، ص119-120.